

تجارب استقلالية القضاء الدستوري في الدول الآسيوية

Trials of the Independence of Constitutional Justice In Asian Countries

قاسي فوزية¹،¹كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 2 محمد بن أحمد (الجزائر)،

fouzia.21@hotmail.com/kaci.fouzia@yahoo.fr

تاريخ النشر: مارس/2021

تاريخ القبول: 2021/01/15

تاريخ الإرسال: 2018/11/21

الملخص:

بعد عقود من الحكم الإستبدادي، شهدت منطقة آسيا الشرقية موجة من التحول الديمقراطي، وذلك منذ منتصف الثمانينيات، في كل من كوريا الجنوبية، تايوان، تايلندا، منغوليا، إندونيسيا؛ ولقد رافق هذه التحولات السياسية بروز محاكم دستورية قوية في المنطقة. وبالنظر إلى التاريخ الثقافي والسياسي في المنطقة، قد تكون هذه الظاهرة فريدة من نوعها ومستغربة، إذ هيمن على معظم الأنظمة السياسية في المنطقة، سلطات تنفيذية قوية مارست سلطتها بدون قيود قضائية فعالة. وعليه، لم تعرف المنطقة سوابق عديدة لقضاء دستوري مستقل وفعال في حماية الحقوق أو مواجهة الحكومة. تتناول هذه المقالة تجارب إستقلالية مؤسسات القضاء الدستوري في هذه الدول المذكورة أعلاه.

الكلمات المفتاحية: إستقلالية القضاء الدستوري؛ كوريا الجنوبية؛ تايوان؛ تايلندا؛ منغوليا؛ إندونيسيا.

Abstract:

After decades of authoritarian rule, East Asia has seen a wave of democratic transformation since the mid-1980s in South Korea, Taiwan, Thailand, Mongolia and Indonesia. These political shifts were accompanied by the emergence of strong constitutional courts in the region. Given that most of the region's political systems have dominated powerful executive powers that exercised their power without effective judicial restrictions. Thus, the region has not known many precedents for an independent and effective constitutional judiciary in the protection of rights or confronting the government. This article discusses the experiences of the independence of the institutions of constitutional justice in these countries mentioned.

Key word: Independence of constitutional justice; South Korea; Taiwan; Mongolia; Indonesia.

مقدمة:

يعتبر القضاء الدستوري عنصرا جوهريا لتكريس دولة القانون، فهو يسعى إلى ضمان إمتثال أشخاص القانون للنصوص الدستورية، باعتبار هذه الأخيرة أسمى قانون في الدولة، وعليه، فإنه لا بد أن تكون جميع النصوص القانونية والتنظيمية الصادرة عنها متوافقة مع الدستور، وأن تتقيد به جميع السلطات والمؤسسات العامة في الدولة أثناء ممارسة مهامها، وإلا كانت عرضة للإلغاء لعدم دستورتيتها. ومن هنا ظهرت الحاجة إلى إنشاء هيئات متخصصة تسهر على ممارسة نظام الرقابة على دستورية القوانين، وقد تختلف هذه الهيئات من حيث الطبيعة والتشكيلة، فقد تتجسد في شكل مؤسسات خاصة، تتمثل في المحاكم والمجالس الدستورية. أو عن طريق المحاكم العادية، التي يأتاح لها الإختصاص الدستوري، وفي هذه الحالة، لا بد أن يكون هناك تسلسل هرمي للمحاكم، وغالبا ما تختص المحاكم العليا بالفصل في القضايا والمسائل الدستورية.

وحتى يؤدي القضاء الدستوري المهمة الموكلة إليه على أكمل وجه لا بد من ضمان إستقلاليته في مواجهة السلطات الثلاث والمؤسسات العامة في الدولة، ولن يتحقق ذلك إلا بتوفير مجموعة من الضمانات والنصوص التي تسمح له بممارسة صلاحياته في منأى عن أي ضغط أو تأثير أو تدخل في قراراته. ولا يكون ذلك إلا من خلال تكريس مبدأ الفصل بين السلطات (التنفيذية، التشريعية، القضائية).

وهو ما سيتم التطرق إليه من خلال هذه الدراسة التي ستمحور حول بعض النماذج البارزة في التجربة الآسيوية، من خلال الإجابة عن الإشكالية التالية:

ما هي العوامل التي قد تفسر ظهور ونجاح الإستقلالية الدستورية في دول شرق آسيا؟

وتركز هذه الورقة على خمس محاكم: المحاكم الدستورية في تايلاند وكوريا الجنوبية ومنغوليا وإندونيسيا ومجلس القضاة الكبار في تايوان؛ بحيث سوف نصف بإيجاز ظهور كل محكمة، ثم نقوم بتحليل التصميم المؤسسي وأداء كل منها.

كانت معظم المجتمعات الشرق آسيوية متأثرة بالتقاليد الإمبراطورية الصينية، حيث لم يتم فصل الوظائف القضائية والتنفيذية وكانت كل السلطات تتبع من شخص واحد عند دخول النظام السياسي، حتى في الأنظمة التي تم فيها الفصل بين القوة والسلطة، كما هو الحال في اليابان، كانت فكرة تقييد السلطة واستقلالية هذه القيود غائبة في السياسات التقليدية.

واستمر التاريخ القوي للسلطة السياسية المركزية في جميع أنحاء المنطقة في القرن العشرين، إذ لاحظ "لوسيان باي" LUCIEN PYE في كتابه " القوة الآسيوية والسياسة: الأبعاد الثقافية للسلطة" الصادر عام 1985، وجود علاقة قوية بين التقاليد السياسية الكلاسيكية والأنظمة الحديثة للحزب واحد، والتي كانت سائدة بشكل ملحوظ من اليابان إلى إندونيسيا.

ولقد لاحظ في ذات السياق "توم غينزبرغ" Tom Ginsburg في مقاله الصادر عام 2002 بعنوان "المحاكم الدستورية في الديمقراطيات الجديدة: فهم التباين في شرق آسيا" أن سلسلة من الأنظمة الاستبدادية العسكرية حكمت كوريا، مع فترة فاصلة قصيرة واحدة في عام 1961، من نهاية الاستعمار الياباني حتى عام 1987. في تايوان، اعتمد حزب الكومينتانغ (KMT) على المفاهيم الصينية التقليدية للحكومة كما تم تعديلها بواسطة الفكر السياسي لـ "سن يات صن" Sun Yat-sen لإضفاء الشرعية على نظام حزبي استبدادي شبه لينيني. شهدت تايوان عصوراً من فترات متناوبة من الحكومات المدنية والعسكرية الفاسدة. كان لمنغوليا هيكل حكومي مواز لهيكل الاتحاد السوفيتي، بقيادة حزب لينيني كلاسيكي. في جميع هذه الدول، مارس الجهاز الحكومي تأثيراً كبيراً، على الرغم من أن المدى الدقيق لهذا التأثير في الاقتصادات الرأسمالية هو بالطبع موضوع جدل حاد في الدراسات الشرق آسيوية.

كانت المراجعة القضائية في شرق آسيا مقيدة، على الرغم من وجودها رسمياً في العديد من الأنظمة، باستثناء المحكمة العليا الفلبينية التي يمكن النظر إليها على أنها تمارس المراجعة الدستورية بانتظام. في حين كانت المحكمة العليا اليابانية مقيدة بالحكم الطويل للحزب الديمقراطي الليبرالي وأصدرت ستة قرارات فقط بشأن عدم دستورية التشريعات. أما في بلدان أخرى، بما في ذلك ماليزيا وكوريا وتايوان، قوبلت الجهود القضائية لتقييد الدولة بهجمات قاسية على المحاكم.

بداية من الثمانينيات، أدت الموجة العالمية من التحول الديمقراطي والتحرر السياسي إلى تغييرات مهمة في شرق آسيا وما وراءها. وفي العديد من البلدان، كان ذلك مصحوباً بتحول بعيد عن المفاهيم التقليدية للسيادة البرلمانية نحو فكرة القيد الدستوري من قبل المحاكم المتخصصة.

تصف العناوين الفرعية التالية المحاكم الدستورية قيد الدراسة بمزيد من التفصيل.

أولاً: إستقلالية القضاء الدستوري في كوريا الجنوبية

تتحقق إستقلالية القضاء عندما تكون كل من المحكمة وقضااتها مستقلين، حيث ترجع الجذور النظرية لهذا المبدأ إلى نظريات الفصل بين السلطات، التي تؤكد على أن السلطة القضائية وهياكلها ينبغي أن تكون منفصلة ومستقلة عن السلطتين التنفيذية والتشريعية، وفي هذا السياق يتم تكريس إستقلالية المحكمة الدستورية الكورية، التي أنشأت بعد التعديل الدستوري التاسع الذي تم في أكتوبر من عام 1987، بدافع الإرادة القوية، السياسية والشعبية، لسلك النهج الديمقراطي في البلاد، وذلك بعدما قرر الشعب الكوري طي صفحة العصور المظلمة من التاريخ الدستوري الكوري في ظل الدكتاتورية العسكرية، وكان الهدف من إنشاء هذه المحكمة الدستورية يتمثل في ضمان الحقوق الأساسية للأفراد، وكبح جماح الممارسات التعسفية وسوء استخدام الحكومة للسلطة في إطار العدالة الدستورية. ووفقاً لهذا الطموح، دخلت المحكمة الدستورية الكورية حيز النفاذ في الفاتح من شهر سبتمبر من عام 1988¹.

وينص الدستور الكوري على إستقلالية المحكمة عن المؤسسات التشريعية والتنفيذية في مادته 101-1، كما يعترف الدستور كذلك باستقلالية المحكمة في كل من المادتين 102 و 108، التي تحدد سلطة المحكمة في وضع اللوائح المتعلقة بالإجراءات القضائية والمسائل الإدارية للمحكمة وتنظيمها التي يحددها قانون المحكمة الدستورية، مما يفسر بأن المحكمة تتمتع بذاتية لا يمكن للسلطة التشريعية المساس بها².

أبدت المحكمة تمسكها بمبادئ وقيم الدستور، باعتباره القانون الأسمى في الدولة، وسعت إلى ردم الهوة بين القاعدة الدستورية والواقع، ولقد تمكنت المحكمة بفضل جهودها المبذولة في سبيل تكريس سيادة القانون وضمان الحقوق الأساسية، من كسب ثقة المواطنين، مؤمنةً بذلك مكانتها كمؤسسة مؤثرة ومستقلة، تفصل في دعاوى الدستورية. وتتم الإشادة بهذه المحكمة باستمرار بالنظر إلى إنجازاتها، باعتبارها من بين أكثر مؤسسات الدولة التي تحظى بثقة الرأي العام والأكثر تأثيراً في السياسات العامة والقضايا الداخلية؛ ولا ينبع هذا الثناء من كوريا وحسب، بل إن إنجازات المحكمة معترف بها على المستوى الإقليمي والعالمي، نظراً لنجاحها في إقامة نظام للتحكيم الدستوري في جنوب كوريا في فترة قصيرة من الزمن. وباعتبارها أحد أسمى أجهزة الدولة، تسعى المحكمة إلى تكريس مبدأ الفصل بين السلطات، وكبح الممارسات التعسفية للحكومة، من خلال ممارسة الرقابة وتحقيق التوازن بين السلطات الحكومية.

ويشبه نظام المحكمة الدستورية الكورية النظام السائد في المحاكم الأخرى مع بعض الفوارق، تنص المادة 111-1 من الدستور على اختصاصات المحكمة الدستورية، من بينها: الرقابة على دستورية القوانين بناء على طلب من المحاكم العادية؛ حل الأحزاب السياسية؛ تسوية النزاعات ما بين مؤسسات الدولة؛ وبين الحكومة والجماعات المحلية؛ النظر والفصل في الشكاوى الدستورية... وهناك نوعان من الشكاوى الدستورية: إحداها هي تلك التي تقدم من قبل الأفراد الذين انتهكت حقوقهم الأساسية الدستورية جراء ممارسات السلطة الحكومية أو عديمها³، والأخرى تقدم مباشرة من قبل الفرد الذي رفع طعن بعدم الدستورية في وقت سابق في محكمة عادية وتم رفضه⁴. ويعتبر نظام الشكاوى هاذ فريداً وخصوصاً بالنظام الكوري، ويعد وسيلة لتفعيل رقابة المحكمة الدستورية. وعلى مدى السنوات الماضية، بلغت الشكاوى الدستورية المقدمة من قبل الافراد حوالي 30 في المئة من إجمالي الشكاوى الدستورية، وقد أصبحت معدلات قبول مثل هذه الشكاوى الدستورية مماثلة لحالات الطعن بعدم الدستورية المرفوعة للمحاكم العادية، مما يدل على فعالية النظام الحالي.

تموضعت المحكمة الدستورية، منذ نشأتها، كمؤسسة مستقلة عن أي سلطة سياسية، كحامية للنظام الدستوري والضامنة لحقوق الإنسان الأساسية للأفراد، وذلك بممارسة سلطتها في التحكيم

الدستوري. ومن بين أهم القضايا التي تشهد على استقلاليتها، فصلها في قضية محاكمة الرئيس الأسبق "رو مو-هيون" Roh Moo-hyun في سنة 2004، والتي تمثل السبب خلفها إظهار الرئيس الأسبق "رو" من خلال خطابه في المجالس السياسية والمؤتمرات الصحفية، أفضليته وميله إلى الحزب الجديد Uri Party المبرمج في الانتخابات العامة. مما قاد إلى اتهام المعارضة، متمثلة في الحزب الوطني الكبير Grand National Party (GNP) والحزب الديمقراطي للألفية الجديدة New Millennium Democratic Party (MDP)، بانتهاك الرئيس الأسبق لقانون الانتخابات، الذي يمنع الموظفين العموميين أو السامين من محاولة التأثير على مجرى الانتخابات. ولقد رفض "رو" تقديم أي اعتذار أو التراجع عن مثل هذه التصريحات السياسية. وقد أقر مجلس الأمة محاكمة الرئيس الأسبق بالعديد من التهم التي ارتكبها قبل وبعد تنصيبه رئيساً، بعدما صوت لصالح ذلك 193 صوتاً في مجلس الأمة من مجموع 271، وذلك في يوم 12 مارس 2004.⁵

ولأن المادة 111 من الدستور الكوري قد أوكلت سلطة إقالة الرئيس إلى المحكمة الدستورية الكورية، فإن فصل المحكمة في هذه القضية، بالحكم أنه رغم إدانة الرئيس الأسبق في ثلاث تهم، غير أن الانتهاكات التي ارتكبها "رو" لم تصل إلى مستوى الخطورة التي تستلزم إقالة الرئيس من منصبه، وأنه وفقاً للمادة 53-1 من قانون المحكمة، فإنه وحدها هذه الأخيرة من تملك سلطة تقدير وتحديد مدى خطورة الإتهامات التي تلزم إقالة المسؤولين العموميين أو السامين، وذلك وفق انشغال تحقيق التوازن بين المصالح ذات الصلة والقيم الدستورية المؤسسة على مبدأ التناسب.⁶

توضح هذه التسوية الإنشغال العميق للمحكمة الدستورية الكورية، التي أخذت على عاتقها دور المنسق الدستوري في خضم تيار الحياة السياسية. فمن ناحية، حاولت المحكمة إرضاء الأحزاب المعارضة والموالين لهم، بحكمها أن الرئيس "رو" قد ارتكب سلوكيات غير شرعية وغير دستورية وأنه على الرئيس تقديم استقالته إذا ما تكرر منه ذلك في المستقبل. في حين أنه ومن ناحية أخرى، فإن المحكمة حاولت إرضاء الموالين للرئيس، وذلك بالسماح له بالإحتفاظ بمنصبه بالرغم من الانتهاكات.⁷

من خلال هذه القضية، نجحت المحكمة الدستورية الكورية في خلق صورة إيجابية عنها، كلاعب رئيس في مجال التأثير في المسارات السياسية الكبرى، وذلك بإعلانها أنها صاحبة السلطة النهائية في تحديد ما إذا يستوجب إقالة الموظفين السامين من مناصبهم، حتى في حالة إدانتهم أو ارتكابهم لأعمال غير مشروعة.⁸

بالإضافة إلى هذه القضية، فصلت المحكمة الدستورية الكورية في قضية أخرى أكدت على استقلاليتها، وهي القضية المتعلقة بنقل العاصمة الكورية من "سيول" Seoul إلى عاصمة أخرى؛ وهو ما جادل به "رو مو هيونغ" Roh Moo-hyun في برنامجه المقترح خلال حملته الانتخابية في 2002،

بهدف تعزيز تنمية متساوية ومتوازنة عبر البلاد، وبعد انتخابه رئيساً لهذه الأخيرة في 29 ديسمبر 2003، باشر مجلس الأمة إجراءات تأسيس عاصمة إدارية جديدة، وهو ما جعل المعارضة السياسية ترفع دعوى دستورية أمام المحكمة الدستورية، مجادلين بأنه قد تم انتهاك حق إقامة استفتاء وطني. ووفقاً لذلك، أقرت المحكمة أن نقل العاصمة الكورية هو عمل غير دستوري، معددة جملة من الحجج، من بينها: أن سيوول تعتبر عاصمة كوريا منذ أكثر من 600 سنة، وهي حقيقة يعترف بها الشعب الكوري كعرف دستوري؛ وعليه، فإنه يترتب على المحكمة حماية التوافق الوطني والحفاظ على سيوول كعاصمة كوريا كمبدأ دستوري، حتى إن لم يكن ذلك منصوصاً عليه في الدستور؛ وأنه إذا ما أراد الشعب مراجعة الدستور بخصوص هذا الأمر، فإنه ينبغي المرور بإجراءات المراجعة المنصوص عليها في المادة 130 من الدستور، والتي تلزم الإستفتاء الوطني؛ وبما أن قانون تأسيس عاصمة إدارية جديدة هو محاولة لمراجعة عرف دستوري دون إقامة استفتاء وطني، فإن المحكمة تعتبر ذلك انتهاكاً للدستور⁹.

أثارت هاتين القضيتين الرأي العام الكوري، وجذبت انتباهه إلى وزن وأهمية المحكمة الدستورية الكورية بإصدار أحكامها بكل استقلالية، وعدم ترددها في التدخل في عمليات صنع القرارات السياسية المهمة، بيد أنه حري بنا الإشارة إلى أن المحكمة قد تجنبت الفصل في المسائل الدبلوماسية أو السياسات المتعلقة بالدفاع الوطني، تاركة مصيرها بيد السلطة التنفيذية، ومثال ذلك عدم تدخلها في القرار الرئاسي الخاص بإرسال قوات عسكرية كورية إلى العراق في 2003، ولم تفصل فيما إذا كان هذا القرار انتهاكاً للدستور، أو فيما إذا كانت الحرب على العراق عبارة عن تعدي للمعايير الدولية¹⁰.

فائدة القول أن القضيتين السابقتين توضحان جلياً أن المحكمة الدستورية الكورية قد حافظت على استقلاليتها عن أي حزب سياسي أو عن الرأي العام، وأنها ظلت بمنأى عن أي تأثير خارجي، وأنها بذلك مارست سلطتها القضائية مستندة فقط على الدستور.

ثانياً: إستقلالية القضاء الدستوري في المملكة التايلاندية

أنشأت المحكمة الدستورية التايلاندية مع صدور دستور سنة 1997، كجزء من عملية الإنتقال نحو النظام الديمقراطي في البلاد، بهدف كسر سلسلة الانقلابات والفساد السياسي الذي شهدته تاريخ تايلاندا منذ نهاية الملكية المطلقة سنة 1932، إذ عرفت تايلاندا حوالي 17 انقلاباً، ومر عليها 16 دستوراً مختلفاً خلال هذه الفترة. ولقد أثار انقلاب عام 1992 غضب الطبقة الوسطى، حيث أدى قمع الإحتجاجات بعنف إلى تصاعد الضغوط على الملك، وكانت نتيجة ذلك اعتماد ما سمي بـ "دستور الشعب"، الذي برز فيه دور هذا الأخير من خلال التصويت الشعبي الواسع، وكان أول دستور تايلاندي يتضمن مدخلات شعبية¹¹.

ركز واضعوا الدستور التايلاندي على مسألة الحد من السلطة الحكومية، ولقد لعب الأكاديميون دوراً مهماً في عملية الصياغة، إذ ترأس لجنة صياغة الدستور البروفيسور "بوفورنساك أونو"

Bovornsak Uwanno من جامعة شولالونغكورن Chulalongkorn University . وكان الدستور الصادر ضخماً، إذ احتوى على 336 مادة غطت نصوصها أكثر من 100 صفحة، وهو ما عكس الرغبة في تحديد الحقوق بالتفصيل، تجنباً لاحتمالات سوء التفسير. ولقد تضمن الدستور جملة من الإصلاحات الجذرية الهادفة إلى رفع مستوى المشاركة السياسية، والمساءلة والمحاسبة، حيث أسس الدستور لحقوق إدارية واسعة في الحصول على معلومات، ومقاواة الحكومة من أجل معرفة أسباب القرارات السلبية الصادرة عنها. كما أدرج الدستور الجديد إنتخاب الهيئة العليا للبرلمان (مجلس الأمة)، وجعلها هيئة غير حزبية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الدستور أنشأ العديد من المؤسسات الجديدة لتعزيز المشاركة وحماية حقوق الإنسان، ومن بين هذه المؤسسات نجد المحكمة الدستورية الجديدة¹².

تعتبر المحكمة الدستورية الجديدة إحدى المؤسسات المفتاحية، المنشئة لتعزيز الشرعية وممارسة الرقابة على البرلمان الذي لطالما اعتُبر مرتعاً للفساد والمصالح الخاصة. وتعد المحكمة الدستورية التايلاندية جهازاً دائماً يتضمن 15 عضواً من تعيين الملك بناءً على مشورة من مجلس الشيوخ، لعهددة تدوم 9 سنوات غير قابلة للتجديد. وتماشياً مع الحاجة إلى تأمين خبرات مختلفة في التفسير الدستوري، تشمل المحكمة كفاءات وآليات تعيين متنوعة¹³، إذ ينبغي أن يتم تعيين خمسة من قضاة المحكمة الدستورية من المحكمة العليا، ويتم انتخابهم من قبل زملائهم عن طريق الإقتراع السري؛ في حين ينبغي أن يكون اثنين آخرين من المحكمة الإدارية العليا؛ وخمسة آخرين يستوجب أن يكونوا مؤهلين في القانون؛ وثلاثة مؤهلين في العلوم السياسية¹⁴.

يتم انتخاب الفئتين الأخيرتين من قبل لجنة اختيار خاصة تشمل 13 عضواً، تتكون من رئيس الحكومة، أربع عمداء لكليات الحقوق، وأربع عمداء لكليات العلوم السياسية في جامعات الوطن، وأربع ممثلين لأحزاب سياسية ممن يشغلون مقاعد في مجلس النواب. تقوم بعدها لجنة الإختيار هذه بتسليم قائمة إلى مجلس الشيوخ، تحتوي على 10 أشخاص مؤهلين في القانون، وستة أشخاص مؤهلين في العلوم السياسية، ومن خلال هذه القائمة، ينتخب مجلس الشيوخ أعضاء المحكمة الدستورية. إن هذا النظام المعقد للتعيين يضمن مشاركة واسعة، والمستويات المتعددة لعملية الإختيار تضمن توازناً بين الخلفية الأكاديمية والخبرة المهنية¹⁵.

تتولى المحكمة الرقابة المسبقة على دستورية التشريعات المقترحة، والرقابة اللاحقة على تطبيق التشريعات في حالات معينة. ويمكن أن تتم إحالة القضايا للمحكمة الدستورية من قبل المحاكم العادية في سياق التشريعات؛ وكذلك من طرف رئيسي غرفتي البرلمان؛ والوزير الأول. بيد أن تقديم الشكاوى الدستورية مباشرة من طرف المواطنين هو أمر غير متاح. بالإضافة إلى ما تقدم، تمارس المحكمة الدستورية التايلاندية مجموعة واسعة من السلطات التكميلية، إذ تمارس المحكمة الرقابة على مشاريع

القوانين التي يمكن أن تقود إلى تورط مسؤول منتخب فيما يتعلق بإنفاق الأموال؛ كما تقرر المحكمة ما إذا كانت لوائح الأحزاب السياسية تنتهك الدستور أو المبادئ الأساسية للحكومة التايلاندية. وبالنظر إلى اهتمام دستور 1997 بمحاربة الفساد، فقد منح المحكمة سلطة المطالبة بوثائق أو أدلة تساعد على القيام بواجبها. وبهذا المعنى، فإنها أقرب إلى كونها محكمة دستورية حقيقية¹⁶. وتعتبر قرارات هذه الأخيرة نهائية وملزمة على مجلس الأمة، ومجلس الوزراء، والمحاكم وغيرها من أجهزة الدولة.

تتمحور أبرز القضايا التي عرضت على المحكمة حول محاسبة السياسيين، من بينها القضية التي أذانت فيها المحكمة الدستورية نائب وزير الزراعة بتهمة التشهير وحكم عليه بالسجن لمدة ستة أشهر مع وقف التنفيذ. وفي قضية أخرى، أكدت المحكمة تقرير اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد National Counter-Corruption Commission (NCCC)، وأذانت وزير الداخلية "سنان كاشونبراسات" Sanan Kachonprasat بتسليمه تصريحات كاذبة عن ممتلكاته، وقد حضرت المحكمة الدستورية على الوزير من ممارسة أي عمل سياسي وذلك لمدة خمس سنوات، ولقد بشرت هذه القضية بتطور واعد للمحكمة الدستورية¹⁷.

ومع ذلك، فقد واجهت هذه الأخيرة موقفا صعبا في يناير من عام 2001، وذلك في قضية "تاكسين شيناواترا" Thaksin Shinawatra الذي كان المرشح الأوفر حظا لنيل منصب الوزير الأول، والذي أقرت اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد أنه قد أدلى بتصريحات كاذبة لممتلكاته، ولقد حكمت المحكمة الدستورية على أن التقرير الكاذب لم يودع عمدا وسمحت لـ"تاكسان شيناواترا" بالحفاظ على منصبه بعدما فاز حزبه Thai Rak Thai في الإنتخابات. ولقد تم انتقاد هذا الحكم الصادر عن المحكمة الدستورية في صالح "شيناواترا"، ولعل الحجة تكمن في مسار العملية الديمقراطية، إذ فاز حزب "شيناواترا" في الإنتخابات بالرغم من الدعاية الواسعة النطاق بخصوص التقرير السلبي للجنة الوطنية لمكافحة الفساد عن "تاكسين شيناواترا"¹⁸.

نشير في ذات السياق، إلى أن هناك مساعي تبذلها الوزارات الأكثر قوة وتأثيرا، للحد من نفوذ اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد، ومع ذلك، فإن تواجد المحكمة الدستورية واستعدادها لإظهار أنيابها، مثل حالة "سنان"، بشر بتطور واعد وفعال لتحكيم دستوري قوي، وهو ما يعتبر سابقة في تاريخ تايلاندا. وإذا ما أمكن للمحكمة تقييد السياسيين في قضايا الفساد، فإنه بإمكانها الانتقال إلى الحكم في مجالات أخرى¹⁹.

بيد أن رياح الإصلاح تجري بغير ما تشتهييه سفن الديمقراطية وارساء دولة القانون، حيث عادت موجات الانقلابات العسكرية لتضرب البلاد مجددا، فقد تم نفي "تاكسين شيناواترا" بعد تنحيته من منصبه أعقاب الانقلاب العسكري في سنة 2006، ورغم عودة الحكم المدني في سنة 2008 مع تولي حزب Pheu Thai الحكومة التايلاندية، غير أن البلاد لم تشهد إستقرارا سياسيا، ليطم بعدها اعتماد تعديل

الدستور، في خطوة تراجعية، إذ وبعدها كان يتم انتخاب جميع أعضاء الغرفة العليا للبرلمان، تم تحديد الأعضاء المنتخبين بالنصف فقط من الدوائر الإقليمية، أما النصف الآخر فيتم تعيينهم من قبل لجنة إختيار، وكنتيجة لذلك ظل مجلس الشيوخ خارج السيطرة الحكومية، وتواصلت الإضطرابات والإضرابات المعارضة للحكومة، إلى أن شهدت البلاد إنقلابا عسكريا آخر في سنة 2014، واستولى على السلطة مجلس عسكري منذ تلك الفترة²⁰.

في شهر أوت من عام 2016، تم تنظيم استفتاء، حول مشروع دستور جديد للبلاد، المدعوم من طرف المجلس العسكري الحاكم، ولقد وافق التايلانديون بأغلبية بلغت نسبتها 62 في المئة على هذا المشروع، الذي يسمح بإجراء إنتخابات نهاية سنة 2017، مع الإشارة إلى أنه قد تمت صياغة المشروع من قبل لجنة من القانونيين المعينة من طرف المجلس العسكري الحاكم، وهو ما يمنح نوعا من الشرعية للجنرالات الذين إستولوا على السلطة منذ الإطاحة بحكومة Pheu Thai المدنية المنتخبة في عام 2014²¹.

إن هذا التراجع الديمقراطي يندرج ضمن إطار تعزيز دور المؤسسة العسكرية والهيئات غير المنتخبة في الحياة السياسية لتايلاندا، وذلك على حساب المؤسسات الديمقراطية، إذ سيسمح الدستور الجديد للعسكريين بتشديد قبضتهم على السلطة، وترسيخ تأثيرهم في الشؤون السياسية، ففي مشروع الدستور الجديد ثغرات كبيرة بالنظر إلى حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. بيد أن المفارقة في هذا السياق، هو ما نصت عليه المواد (213، 224، 235) من مشروع الدستور، والتي منحت سلطات واسعة وغير مقيدة للمؤسسات التي تتمتع بالإستقلالية وفقا للدستور، مثل اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد والمحكمة الدستورية، لا سيما وأن هذه الأخيرة لطالما واجهت إنتقادات بالتحيز وتسييس ممارساتها، فإنه سوف يكون للفرد العادي الحق في تقديم شكوى دستورية لها²²، غير أن ذلك قد يكون مجرد إستقلالية صورية، ما دامت المؤسسة العسكرية باتت تتحكم بزمام الأمور منذ 2014 وتتدخل في تسيير الشؤون السياسية للبلاد، فكيف يمكن للمحكمة الدستورية أن تفحص وتراقب عمل الحكومة بدون أي ضوابط أو توازنات أو رقابة عسكرية؟

ثالثا: إستقلالية القضاء الدستوري في تايوان

واصل النظام السياسي في تايوان في الحكم بموجب النسخة المعدلة سنة 1947 من دستور جمهورية الصين، بيد أن هذا الدستور تميز بالضعف المؤسساتي، لا سيما وأن تايوان كانت تشهد آنذاك نظام الحزب الواحد والمتمثل في الكومنتاغ Kuomintang. ولقد بدأ التحول الديمقراطي في تايوان في منتصف الثمانينيات، عندما أعلن الرئيس "تشيانغ تشين كوو" Chiang Ching-kuo عن الإصلاحات، التي أتاحت بروز "الحزب التقدمي الديمقراطي" المعارض، الذي وصل إلى سدة الحكم في سنة 2001 بعد وفاة "تشيانغ تشين كوو"²³.

يمارس القضاء الدستوري في تايوان منذ منتصف الثمانينيات، مؤسسة قضائية تدعى بـ "مجلس القضاة الكبار" Conseil des Grands Juges، وهي مؤسسة تتميز بخصائص كل من المحكمة العليا والمحكمة الدستورية. تتكون من 15 عضواً يتم تعيينهم من قبل رئيس الدولة، مع موافقة السلطة التشريعية، وذلك لعهددة تدوم ثمانية سنوات²⁴.

بالإضافة إلى دوره المرتبط بإصدار تفسيرات موحدة عن القانون وبشأن تفسير الدستور، يتمتع مجلس القضاة الكبار، بموجب النصوص الدستورية والتشريعية التي تسوّه، ثلاثة أنواع من الرقابة الدستورية، والتي تتمثل في: الإخطار من قبل البرلمان la saisine parlementaire؛ اللجوء المباشر للمواطنين إلى المجلس برفع دعاوى دستورية؛ أو لجوء القاضي للمجلس لطلب حكم إستشاري أولي²⁵.

يفترض "توم جينسبرغ" Tom Gingsburg أن بنية الأحزاب السياسية القوية سوف تؤدي إلى إنشاء محكمة دستورية ضعيفة، وبمعنى المخالفة، فإن بنية الأحزاب السياسية الضعيفة ستسمح بإقامة محكمة قوية. وتسعى الإشكالية التي طرحها "توم جينسبرغ" إلى تأسيس نظرية تفحص الأسباب التي تجعل الديمقراطيات الدستورية تعتمد الرقابة الدستورية، إذ وأنه على الرغم من أن الرقابة الدستورية ترتبط بالفكرة العامة المتمثلة في احترام القانون، بيد أن اعتماد محكمة دستورية يمكن أن يعكس، بشكل كبير، حاجة مؤسسيها إلى ضمانة، مما يعني بتعبير آخر، أن التنظيم الخاص بالرقابة الدستورية يعكس الوقائع السياسية المحلية، حيث يتوقع "توم جينسبرغ" أنه في حالة سيطرة الأحزاب المهيمنة على عملية وضع الدستور، فإن ذلك يستتبع شكلاً ضعيفاً وواحة محدودة للرقابة الدستورية. من جانب آخر، فإنه عند وضع الدساتير في خضم أزمة سياسية أو ظروف تشوبها التفرقة الحزبية، فإن ذلك ينبئ ببروز رقابة دستورية قوية ومناحة²⁶.

وإذا ما أسقطنا هذا النموذج النظري على حالة تايوان، فإنه قبل الانتقال نحو النظام الديمقراطي، كانت الرقابة الدستورية محدودة بتواجد حزب الدولة الذي يقوده الكومنتاغ، والذي قام بتعليق بعض مواد الدستور²⁷. بينما زادت سلطات "مجلس القضاة الكبار" ابتداءً من التسعينيات، وهي الفترة التي شهدت استقطاباً في المجال السياسي، مع بروز المعسكرين الأخضر والأزرق، وبالرغم من أن ميزان القوة كان لصالح المعسكر الأزرق طوال مرحلة التحول الديمقراطي، غير أن المعسكر الأخضر لعب دوراً سياسياً مهماً. وفي هذه الحالة يمكن التحقق من فرضية "توم جينسبرغ"، التي تقترح أن وجود ساحة سياسية متفرقة يؤدي إلى رقابة دستورية ذات امتيازات مهمة²⁸.

إن تاريخ "مجلس القضاة الكبار" يعكس الضغوطات التي تواجهها أي محكمة دستورية في لعب دورها المزدوج كأداة في يد النظام وكجهة فاعلة مستقلة على الساحة السياسية. فمن ناحية تعيين الأعضاء، خضع المجلس للتأثير المباشر لفواعل مركزية في النظام السياسي لجمهورية الصين منذ 1947 وعلى مدى توالي أربع رؤساء على البلاد؛ إذ وخلال هذه الفترة الطويلة من السيطرة الإستبدادية،

كانت استقلالية قرارات المجلس جد ضيق ومحدودة للغاية إن لم نقل منعدمة، بسبب تدخل السلطة السياسية، وبدا دوره هامشيا، بدليل أنه طوال هذه الفترة، أي من سنوات الخمسينيات إلى غاية الثمانينيات، أقر المجلس بعدم الدستورية مرة واحدة فقط، ناهيك عن أن السلطات تجاهلت هذا القرار بكل بساطة. ولقد شهدت الجزيرة التايوانية تحولا نحو الديمقراطية ابتداءً من سنوات 1986-1996، وهي الفترة التي برز فيها "مجلس القضاة الكبار" تدريجيا، كمؤسسة مستقلة، نشطة ومبادرة على نحو متزايد، وذلك عبر سلسلة من الخطوات الحذرة الهادفة إلى توسيع سلطته القضائية وعلى منح قراراته قوة إلزامية. إن دراسة "مجلس القضاة الكبار" تسمح بحصر الدور المؤسسي لجهاز تتمثل وظيفته الأساسية في ضمان الرقابة الدستورية وتكريس الحقوق، إذ لعب المجلس دورا مهما في عملية الانتقال الديمقراطي، وأصبح فاعلا في التسيير الديمقراطي للمؤسسات، ويمكن إدراج في هذا السياق مثالين توضيحيين: - التفسير رقم 261 الصادر في 21 جوان 1990، والذي يقر فيه المجلس بوجوب استقالة النواب المنتخبين في سنة 1948 ، وذلك قبل تاريخ 31 ديسمبر 1991، إذ باتوا يشكلون عائقا أمام الإصلاحات. - كما أعلن المجلس بعدم دستورية بعض التعديلات المنتخبة من قبل البرلمان، ومثال ذلك التفسير رقم 499 الصادر في 24 مارس 2000. المتعلق بتمديد عهدة النواب²⁹.

تتجسد أهمية التفسير الأول بالنظر إلى عملية التحول الديمقراطي، إذ بإقرار المجلس عن إستقالة النواب المنتخبين منذ 1948، فتح القضاة الكبار كلا من باب الانتخابات التشريعية من جهة، وتجديد المسؤولين السياسيين في ظل سياق تعددي من جهة أخرى. وحتى إن أفضت انتخابات سنة 1992 عن سيطرة الكومنتاغ على أغلبية اليوان التشريعي Yuan législatif (البرلمان)، غير أن هذا لا ينفي حقيقة أن هذه الانتخابات سجلت نهاية إحتكار الكومنتاغ السياسي. ويعتبر هذا التفسير أهم حالة قضى فيها مجلس القضاة الكبار منذ تاريخ إنشائه. أما التفسير الثاني، فهو يبرز مكانة القاضي الدستوري في أداء المؤسسات التايوانية. ذلك أن التفسيرات التي قدمها مجلس القضاة الكبار لا تقتصر على المجال القانوني وحسب، بل لها بعد تشريعي، إذ لمجلس القضاة الكبار وظيفة مزدوجة تتمثل في سلطته في التفسير القانوني وفرضه، وهو ما يمنحه هامشا لإنشاء القواعد القانونية، فضلا عن البعد السياسي أيضا، وذلك فيما يتعلق بتسوية النزاعات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية³⁰. وهكذا، يمكن القول أن "مجلس القضاة الكبار" نجح في تفعيل إختصاصه القضائي، في مواجهة كل من السلطة التشريعية والتنفيذية، مشكلة بذلك أداة من أدوات التحول الديمقراطي.

رابعا: إستقلالية القضاء الدستوري في منغوليا

كانت منغوليا تعتبر ثاني دولة شيوعية في العالم بعد الإتحاد السوفييتي، وذلك إلى غاية سنة 1989، حيث قام المثقفون بمظاهرات قادت الحزب الحاكم (الحزب الثوري للشعب المنغولي) Mongolian People's Revolutionary Party (MPRP) إلى إصلاح النظام السياسي، وفتح

المجال للتعددية الحزبية. وبعد مرحلة إنقالية قصيرة، تجسدت هذه الإصلاحات في دستور عام 1992. والذي تم من خلاله التأسيس للمحكمة الدستورية المنغولية (والتي تسمى بـ "التستيس" Tsets ومعناها "القاضي"). وتتكون المحكمة من تسعة أعضاء، يتم اختيارهم من طرف كل من الرئيس، البرلمان والمحكمة العليا، على أساس اختيار كل جهة لثلاثة أعضاء. ويمكن إحالة القضايا إلى المحكمة الدستورية المنغولية من قبل المواطنين العاديين عبر عريضة دستورية، كما يمكن للمؤسسات السياسية المختلفة رفع القضايا إليها. ولقد تمثل الدور الرئيسي للمحكمة في سنواتها الأولى، في حل نزاعات الإختصاص بين السلطة التشريعية والرئيس المنتخب. كما استجابت المحكمة أيضاً لشكاوى المواطنين، وأصدرت عدداً من القرارات حول انتهاك الحكومة للنص الدستوري. غير أن قرارات المحكمة الدستورية المنغولية لا تسمو على أحكام المحاكم العادية، لاسيما الإجراءات الجنائية التي كانت خارج اختصاصها. من جانب آخر، فإن النظام الداخلي للمحكمة يسمح للبرلمان برفض قرارات المحكمة، وفي حال حصل ذلك، يمكن للمحكمة إعادة النظر في القضية مجدداً، وإصدار قرارها النهائي والذي سيكون ملزماً بأغلبية الثلثين. وهو ما يعكس رواسب المفاهيم الاشتراكية للسيادة البرلمانية³¹.

الخاتمة:

فائدة القول، إنه من الصعب وضع إستنتاجات إستشرافية عن كيفية تعامل المحاكم الدستورية الآسيوية في حالات معينة، بيد أنه يمكن أن نخلص إلى أن الإختلافات في الأداء قد تتأثر لا محالة، بعوامل ثقافية وسياسية واجتماعية على أوسع نطاق، كما يمكن استخلاص بعض الاستنتاجات حول العوامل التي قد تكون ذات صلة بظروف الظهور الناجح للمراجعة الدستورية:

يُنظر أحياناً إلى التقاليد الثقافية على أنها توفر شروطاً داعمة مهمة لممارسة السلطة القانونية. من هذا المنظور، فإن المراجعة القضائية هي التعبير النهائي لتقليد القانون المستقل المرتبط بالغرب الحديث. البيئات الخمس المذكورة هنا ليس لها تقليد ثقافي للقانون المستقل. ومنه تساعد الممارسة القوية للسلطة القضائية في جميع الأوساط المذكورة على تأكيد أن العوامل الثقافية ليست عقبات لا يمكن التغلب عليها للمراجعة القضائية. على الأقل، يمكننا أن نستنتج أن وجود القيم غير الغربية في مرحلة ما من التاريخ يتوافق مع الظهور اللاحق للقيود الدستورية على السياسيين في مرحلة لاحقة من التاريخ³².

أحد العوامل التي يمكن اعتبارها ثقافية تتعلق بتقبل المجتمع للأفكار الأجنبية، وهو عامل مهم بشكل خاص في عصر "العولمة". إذ نلاحظ أن الدول الخمس المذكورة هنا هي عبارة عن دول صغيرة، كانت ثلاثة منها تاريخياً خاضعة للنفوذ الغربي بينما مالت دولة رابعة، منغوليا، مؤخراً إلى الغرب كتنقل موازن للنفوذ الصيني والروسي. وقد تكون مثل هذه الدول الصغيرة منفتحة بشكل خاص على التأثير الغربي الحديث بسبب خوفها من الهيمنة الثقافية والسياسية من قبل الدول الكبيرة القريبة³³.

حاول بعض الباحثين ربط ممارسة السلطة القضائية بنوع النظام السابق، مشيرين إلى التهديد الذي يمثله المستبدون العسكريون. تقدم حالات الدراسة أعلاه دليلاً مضاداً على التأكيد إلى أن الأنظمة الاستبدادية العسكرية تعيق تطور المراجعة القضائية. حيث طورت المحكمة الدستورية الكورية مراجعة قضائية نشطة في ظل نظام عسكري استبدادي راحل. تم تصميم دستور تايلاند لعام 1997، المتجسد في المحكمة الدستورية نفسها، جزئياً لتأمين الإزاحة الدائمة للجيش عن السياسة، كما قام القضاء التايوانيون بشكل منهجي بتفكيك النظام العسكري اللينيني للسيطرة على المجتمع المدني³⁴.

قد تؤثر وتيرة الانتقال الديمقراطي، ولا سيما توقيت الإصلاح الدستوري، على ممارسة المراجعة القضائية؛ في كوريا، وكذلك منغوليا وتايلاند، حيث تم إنجاز الإصلاح الدستوري بسرعة في بداية العملية الانتقالية (على الرغم من أن الإصلاحات الديمقراطية الأخرى كانت تدريجية في كوريا)، وقد أتاح ذلك للمحاكم لحظة دستورية محددة يمكن الاحتجاج بها. من الضروري إجراء مزيد من البحث حول البلدان الأخرى لتقييم هذه الفرضية، لكن حالات الدراسة أعلاه تشير إلى أن الانتقال السريع يمكن أن يدعم المراجعة القضائية³⁵.

يمثل نظام الحزب عاملاً حاسماً في تحديد كيفية تفاعل المؤسسات؛ فإذا كان هناك حزب واحد مهيمن ويسيطر على الهيئة التشريعية والتنفيذية، فمن المرجح أن يكون الصراع بين المؤسسات في حده الأدنى. ومع ذلك، فإن حالة وجود حكومة منقسمة، سيوفر للمحكمة دوراً تلعبه ومساحة سياسية أكبر لاتخاذ القرارات بالنظر إلى النزاعات المؤسسية، في هذا السياق نذكر كوريا وتايوان، وهما الحالتان اللتان يمكن القول أنهما الأقوى ممارسة للمراجعة القضائية، كان لكل منهما فترات من الانقسام الحكومي في التسعينيات³⁶.

على نطاق أوسع، فإنَّ يُنظر إلى بروز طبقة وسطى كعامل مهم للغاية لإرساء الديمقراطية، وشرطاً ضرورياً لازدهار المراجعة الدستورية؛ وفي هذا الصدد يمكن القول إن الدول المدروسة لديها طبقات وسطى نشطة لعبت دوراً مهماً في المطالبة بإصلاحات ديمقراطية. إذ يسمح وجود هذه الطبقة الوسطى للمحكمة بأن يكون لها وسيلة بديلة لفرض شرعيتها، بغرض حماية نفسها من هجوم المؤسسات السياسية وذلك من خلال بناء الدعم الشعبي.

الهوامش:

- 1- Eunseong Oh, « The Judicialization of Politics and the Independence of Constitutional Court », In: Journal of Political Inquiry, Spring 2016 Issue, pp. 51,53.
- 2- Ibid. p.53.
- 3- راجع المادة 68-1 من نظام المحكمة الدستورية في كوريا.
- 4- راجع المادة 68-2 من نظام المحكمة الدستورية في كوريا.
- 5- Jongcheol Kim and Jonghyun Park, “ Causes and Conditions for Sustainable Judicialization of Politics in Korea”, In: Bjorn Dressel (Ed.), The Judicialization of Politics in Asia, (London: Routledge, 2012), p.42.
- 6- Ibid. p. 42.
- 7- Ibid. p. 42.
- 8- Ibid. p. 43.
- 9- Ibid. p. 41.
- 10- Ibid. pp. 41, 42.
- 11- Tom Ginsburg, « Constitutional Courts in East Asia », In: Rosalind Dixon and Tom Ginsburg (Eds), Comparative Constitutional Law in Asia, (UK: Cheltenham, 2014), p.60.
- 12- Ibid. p.60.
- 13- Ibid. p.61.
- 14- Tom Ginsburg, “ Constitutional Courts in New Democracies : Understanding Variation in East Asia”, In: Global Jurist Advances , Vol. 2 (2002), Iss. 1, Art. 4, p.11.
- 15- Ibid. p.11.
- 16- Ibid. p.12.
- 17- Ibid. p.12.
- 18- Tom Ginsburg, « Constitutional Courts in New Democracies : Understanding Variation in East Asia “, Op. Cit. pp.12, 13.
- 19- Ibid. p.13.
- 20- Samuel Issacharoff, « Constitutional Courts and Consolidated Power “,New York University Public Law and Legal Theory Working Papers, (2014), pp. 42, 43, 44.
- 21- Arnaud Dubus, « Constitution en Thaïlande : la junte dicte, les électeurs approuvent ». available on : http://www.liberation.fr/planete/2016/08/07/constitution-en-thaïlande-la-junte-dicte-les-electeurs-approuvent_1470759 accessed on : 18-11-2016/ 18 :00.
- 22- Fédération internationale des droits de l'Homme, “Roadblock To Democracy : Military repression and Thailand’s draft constitution”, France-Paris: (août 2016) - ISSN 2225-1812, pp. 4, 19.
- 23- Tom Ginsburg, « Constitutional Courts in New Democracies : Understanding Variation in East Asia “, Op. Cit. p.4.
- 24- Ibid. p.4.
- 25- Jeremie Chambeiron, La cour constitutionnelle `a Taiwan face aux déférends institutionnels : le rôle des Grands Juges du Yuan judiciaire durant la présidence de Chen Shui-bian (2000-2008), Science politique. Institut National des Langues et Civilisations Orientales- INALCO PARIS - LANGUES O’, 2015, p. 117.
- 26- Ibid. p. 117.

27- Ibid. p. 117.

28- Ibid. p. 118.

29- Ibid. p. 118.

30- Ibid. p. 119.

31- Tom Ginsburg, « Constitutional Courts in New Democracies : Understanding Variation in East Asia “, Op. Cit. p.p.13,14.

32- Ibid. p.19.

33- Ibid.

34- Ibid.p.21.

35- Ibid.

36- Ibid.p.22.